قمّة باريس: دعوات إلى قيام نظام مالي جديد «أكثر عدلاً»

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلتقى الأمير محمد بن سلمان:

لا يتعيّن لأي بلد أن يكون عليه الإختيار ما بين محاربة الفقر وحماية الكوكب

بل السير بالمعركتين معاً

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وولي العهد السعودي رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان

على هامش قمة باريس إلتقى ولي العهد السعودي رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي

حضور دولي كثيف لأعمال قمة باريس

نجحت العاصمة الفرنسية باريس في تنظيم أعمال قمة «من أجل ميثاق مالي عالمي جديد»، وإستقطاب حشد عدد كبير من قادة الدول ورؤساء الحكومات ومسؤولي البنوك الدولية والإقليمية والصناديق الإستثمارية، فضلاً عن ممثلي الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة في قطاعي المناخ ومحاربة الفقر.

إستقبال استثنائي

ورغم الأمطار الغزيرة التي هطلت على باريس لتزيد من إزدحامات السير وتؤخر الحضور من الوصول، سواء كانت الوفود الدولية أو المجتمع المدني، تقاطرت مواكب وفود رؤساء الدول والحكومات المدعوين، وكانت في استقبالهم وزيرة الخارجية كاترين كولونا. إلاّ أن الرئيس إيمانويل ماكرون قام ببعض الإستثناءات، إذ إستقبل شخصياً الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد السعودي رئيس مجلس الوزراء، على مدخل «قصر برونيار» مقر الإجتماع.

وعند دخوله قاعة الاجتماعات الكبرى، حظي ولي العهد بحفاوة إستثنائية، حيث صافح العديد من قادة الدول المشاركة الذين تبادل معهم أطراف الحديث، وخصّ منهم أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الذي جلس إلى يساره.

قمة مختلفة

ثمّة خصائص عديدة طبعت قمّة باريس، فمن جهة، ليست إجتماعاً في إطار قمم المناخ التي تتولاها الأمم المتحدة، وليست إجتماعاً في إطار كمجموعة السبع أو العشرين أو أي منظمة دولية أو إقليمية، ذلك أنها جاءت بمبادرة من الرئيس ماكرون أطلقها العام الماضي، ونجح في إجتذاب ما بين 40 إلى 50 من قادة العالم وكبار المسؤولين الماليين، والغرض التداول بصراحة حول ضرورة تعديل النظام المالي الدولي.

وإذا كانت القمّة، مضموناً، قد تميّزت بشيء، فحول إستشعار الحاجة إلى إعادة تشكيل النظام المالي الدولي، مع التحذير والتركيز على مسألة التعامل مع التغيُّرات المناخية، وما تستجلبه من كوارث، ولكن من غير التخلّي عن محاربة الفقر في البلدان النامية. من هنا، الحاجة إلى مزيد من التمويل للسير بالأولويتين في آن واحد.

يصعب تلخيص مجريات ما حصل في اليوم الأول للقمّة، إذ بعد إفتتاحها بكلمة من الرئيس ماكرون، وبشهادتين لناشطتين من المجتمع المدني، حصلت ثلاث مداخلات لرئيس النيجر ورئيسة وزراء جزيرة بربادوس، ثم كلمة للأمين العام للأمم المتحدة. بعد ذلك، إلتأمت بالتتابع ست طاولات مستديرة شارك فيها العديد من رؤساء الدول، والمسؤولين الإقتصاديين والماليين، وممثلي

المؤسسات المالية الدولية والناشطين من منظمات المجتمع المدني.

وأدار ثلاثاً منها وزراء فرنسيون «الإقتصاد والخارجية والتعاون الدولي»، والرابعة نائبة رئيس وزراء إسبانيا، والطاولتين الأخيرتين إختصاصيان إقتصاديان.

محاور متعدّدة

ودارت مناقشات الطاولة الأولى حول تطوير بنوك التنمية متعدّدة الأطراف لمواجهة تحدّيات العصر، والثانية حول النهج الجديد لتوفير نمو أخضر، والثالثة تركّزت على مديونية الدول الناشئة، والرابعة تناولت كيفية توفير البيئة المناسبة لمزيد من إنخراط القطاع الخاص في الإستثمار بالبنى التحتية وفي الشركات المتوسطة والصغرى. أما الطاولتان الأخيرتان فقد ركّزتا على إيجاد أدوات التمويل المتجددة لمساعدة الإقتصادات الهشّة، وعلى توفير قاعدة بيانات ومعلومات تتمتع بالصدقية.

وبالتواري، وفي موقعين آخرين، شارك الكثيرون في ثلاثين حدثاً بصيغ مختلفة، تونّرعت ما بين مبنى اليونيسكو ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OECD في باريس.

صورة متشائمة

وفي كلمته، رسم الرئيس الفرنسي ماكرون صورة متشائمة لواقع العالم، واضعاً الإصبع على جرح تعمُّق الإنقسامات والهشاشة البيئوية، وتبعات جائحة «كوفيد 19»، وإستعادة النشاط الإقتصادي المبعثرة، والحرب في أوكرانيا وتهلهل النظام المالي العالمي.

من هنا، جاء إقتراحه لـ «ميثاق» جديد، واضعاً له أربعة مبادئ رئيسية:

أوّلها أنه لا يتعيّن لأي بلد في العالم، أن يكون عليه الإختيار ما بين محاربة الفقر وحماية الكوكب، بل يتعيّن عليه السير بالمعركتين معاً.

والمبدأ الثاني ينص على حق كل بلد أن يختار طريقه الخاص من غير إملاء أو ضغوط، بمعنى أن الميثاق الجديد «يجب أن يكون أكثر إحتراماً لسيادة كل طرف وخياراته ونموذجه».

والمبدأ الثالث ينص على أن ضخامة الحاجات التمويلية يجب أن تفضي إلى تعبئة كافة الموارد من بُنى مالية ومنظمات إقليمية ودولية وبنوك إنمائية متعددة الأطراف.

وأخيراً، أشار ماكرون إلى «ضرورة تعبئة القطاع الخاص، وتوفير الأموال الضرورية «لوضعها في خدمة الكوكب» ولمحاربة الفقر والتغيُّرات المناخية، ولكن أيضاً المحافظة على غنى التنوع

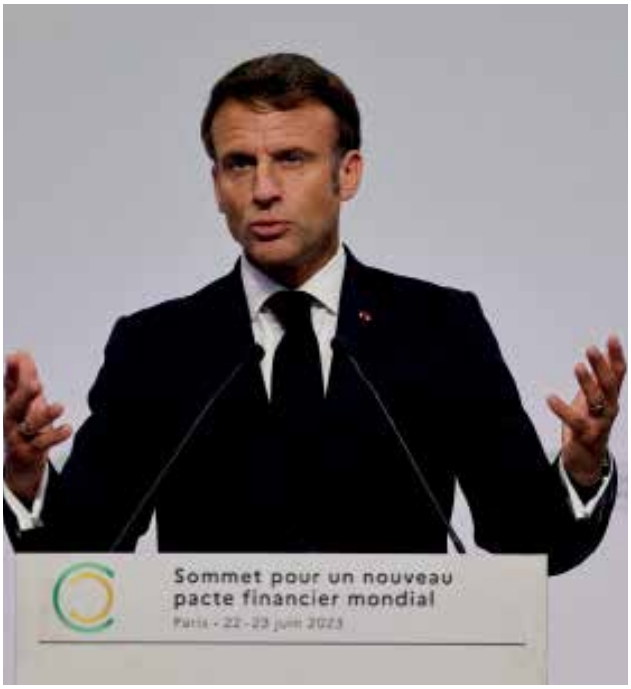

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون متحدِّثاً

البيولوجي». بإختصار يريد ماكرون، صاحب الدعوة، إحداث «صدمة تمويل عامة» وإعادة صوغ النظام المالي العالمي ليكون أكثر عدلاً ونجاعة.

ما قاله ماكرون، شكّل جوهر كلمة أنطونيو غوتيريش، أمين عام الأمم المتحدة الذي لم يتردّد بالتنديد بـ «فشل الهيكلية المالية الدولية»، وبالقواعد التي تتحكّم بأداء مؤسسات دولية مثل البنك وصندوق النقد الدوليين، التي وصف ممارساتها بأنها «أصبحت غير أخلاقية تماماً».

وندّد غوتيريش بوجود 750 مليون شخص يعانون الجوع في العالم وبـ «الهندسات المالية غير العادلة، وبإنعدام المساواة». مشيراً إلى أن دول الإتحاد الأوروبي «لها الحق في 160 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة، فيما حصّة أفريقيا لا تزيد على 34 مليار دولار».

ولم يعبّر غوتيريش عن الكثير من التفاؤل لجهة تغيير القواعد المالية الدولية، إذ إن ذلك يحتاج إلى «إرادة سياسية»، خاتماً كلمته بالتذكير بأنه إقترح توفير 500 مليار دولار سنوياً للتنمية المستدامة ومحاربة التحوُّلات المناخية، إضافة إلى الحاجة لتخفيف الديون عن البلدان ذات الإقتصاد الهش. ولم يغفل غوتيريش التنديد بوكالات التصنيف الدولية التي إعتبرها «غير نزيهة في رؤيتها للأمور».

مطالبة بعدالة أكثر

دعوة غوتيريش وجدت صدى قوياً وخصوصاً لدى قادة الجنوب الذين تحدثوا أيضاً. فرئيس النيجر محمد بازوم باشر كلمته بالدعوة إلى «رؤية إستراتيجية» تشمل إيجاد ميثاق مالي جديداً أكثر عدلاً وشمولية ولتعاون أكبر بين القطاعين العام والخاص، متحدثاً بأسى عن معاناة النيجر البائسة بسبب الجفاف والتصحُّر والهجرات والعنف والأزمات الإقتصادية والإجتماعية. وكان طريفاً إيحاؤه بتجربة شخصية، إذ قال إن البقرة سابقاً، في بلدان الساحل، كانت تلد مرة كل عام وتعطي الحليب طوال تسعة أشهر... والآن، لا تلد إلا مرة كل عامين وتعطي حليباً أقل.

وشدّد بازوم على تضرُّر هذه المنطقة أكثر من غيرها من التغيُّرات المناخية، مؤكداً بقوة حاجات أفريقيا لمزيد من حقوق السحب الخاصة، وخفض مديونيتها وتحسين الأدوات المالية الجديدة، وتوفير موارد إضافية. بيد أن أقوى ما قاله، إعرابه عن «الخوف من أن نبقى في حيّز الكلام ولا ننتقل إلى الأفعال».

من جانبها، كانت رئيسة باربادوس، ميا موتلي عنيفة في خطابها، إذ إنها بعد التأكيد على ضرورة «الإنتقال من الكلام إلى الأفعال»، شدّدت على أن المطلوب من القمّة «ليس إصلاح المؤسسات المالية بل تغييرها جذرياً، لأنه عندما أُنشئت كان 70 % من دول أفريقية غير موجودة».

ودعت ميا موتلي، التي حضّت على إعادة توجيه التمويل الدولي نحو قضايا المناخ، إلى «تحول مطلق» في النظام المالي وليس فقط «إصلاح مؤسساتنا». وأضافت: «نأتي إلى باريس بقلب حزين لكن بأمل» وتوجهت لغوتيريش قائلة: صوتك صارخ في الصحراء «أي لا أحد يسمعه». وخلصت إلى القول: «علينا المبادرة اليوم وليس الغد، والقيام بالعمل المناسب وفي الوقت المناسب، وتسريع الوتيرة وإلاّ سنفشل في إنقاذ الناس والكوكب».

التطوير والإصلاح

ثمّة إقتناع، بأن قمة باريس ستبقى في حدود العموميات، ولن تخرج بقرارات أو توصيات ملموسة، رغم المقترحات التي قدّمت في الطاولات المستديرة. فوزيرة المالية الأميركية إعترفت بحاجة المؤسسات الدولية متعدّدة الأطراف «لأن تتطور من أجل مواجهة التحدّيات الجديدة» وإجراء «الإصلاحات المؤاتية»، مشيرة إلى أن بلادها «ستضغط» من أجل أن يشارك دائنو الدول الفقيرة والنامية في مفاوضات لإعادة هيكلة ديونها.

ورأت جانيت يلين أنه «يتعين على الصناديق السيادية أن تساهم من أجل مواجهة التغيُّرات المناخية من غير التوقف عن جهود مكافحة الفقر، وخلاصتها أنه يتعيّن حصولها على إمكانات إضافية».

ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان
والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش

مزيد من التفهُّم

أما الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الذي شارك في الطاولة المستديرة الثانية، فقد دعا مؤسسات التمويل الدولية إلى تفهُّم ظروف بلاده ومراعاة تأثير السنوات الثلاث الماضية على الإقتصاد. وقال: «نتيجة الظروف التي شهدتها مصر خلال السنوات الثلاث الماضية، إننا نحتاج إلى تفهُّم شركائنا في التنمية ومؤسسات التمويل الدولية ومراعاتهم لهذا الأمر، ليس لمصر فقط، ولكن لكل الدول التي تشهد ظروفاً مماثلة»، مضيفاً أن بلاده كان لديها خطة لإدارة الديون، لكن هذه الخطة «واجهت صعوبات كبيرة جداً نتيجة الظروف التي مررنا بها».

وفي السياق العام، حث الرئيس المصري على «إصلاح الهيكل المالي العالمي لتعزيز تمويل التنمية المستدامة، بما يتضمن إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي وتعليق أو إلغاء الرسوم الإضافية للصندوق وقت الأزمات»، مشدّداً على أهمية «إتخاذ قرارات دولية سريعة تحول دون إندلاع أزمة ديون كبرى مع إستحداث آليات شاملة ومستدامة لمعالجة ديون الدول المنخفضة ومتوسطة الدخل».

ودعا السيسي إلى «تطوير سياسات وممارسات بنوك التنمية متعدّدة الأطراف لتعظيم قدرتها على الإقراض، وتيسير نفاذ الدول النامية لها، كذلك تعزيز الحوار بينها وبين وكالات التصنيف الإئتماني لزيادة قدرتها على الإقراض دون المساس بتصنيفها».